ديونها بلغت 480,8 مليار دولار.. واليونانيون ربما يعيشون حالة إنكار للأزمة

القادة الأوروبيون يبذلون جهوداً نشطة لإنقاذ اليونان

أثينا ـ رويترز: يبذل القادة الأوروبيون جهودا نشطة لإنقاذ اليونان من التخلف عن سداد ديونها الأمر الذي قد يسبب اضطرابات اقتصادية عالمية لكن يبدو أن اليونانيين أنفسهم في حالة إنكار.

وهناك استياء وغضب في الخارج بسبب رد فعل اليونانيين الذين يميلون على ما يبدو إلى لوم الآخرين على مشكلاتهم بدلا من التسليم بأن هناك مشكلة عميقة في بلدهم ولابد من دواء مر.

وقال جان راندولف مدير تحليل المخاطر السياسية في آي.اتش.اس جلوبال انسايت «الناس العاديون لا يفهمون خطورة الموقف.. ليس على اليونان فحسب بل على الاقتصاد العالمي بأكمله».

وأصيبت الأسواق العالمية بفزع شديد بسبب احتجاجات عنيفة في اليونان على إجراءات التقشف المطلوبة نظير خطة إنقاذ دولية بمليارات الدولارات بالإضافة إلى صراع سياسي داخلي وتردد داخل منطقة اليورو.

ويقول محللون إنه لا يبدو أن أي عنصر في المجتمع أدرك خطورة الموقف بالكامل ويخشى المستثمرون من أن تؤدي الخلافات السياسية ومعارضة إجراءات التقشف إلى دفع البلاد إلى التخلف عن سداد ديونها السيادية التي تبلغ 340 مليار يورو (480,8 مليار دولار).

وبينما قبلت دول مثل لاتفيا أخذ دواء صندوق النقد الدولي وأصيبت بانقباضات سريعة وإن كانت مؤلمة وأصبحت الآن على طريق التعافي يقول محللون إن هناك احتمالات كبيرة أن تكون حالة اليونان مثل الأرجنتين التي تخلفت عن السداد في 2001 ولاتزال مبعدة عن الأسواق المالية.

ودعا منقذو اليونان وهم الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي إلى توافق وطني على الإصلاحات للحصول على حزمة تمويل جديدة لكن وقتا طويلا يضيع في اليونان على إلقاء اللوم بدلا من البحث عن حلول.

وتتبادل الحكومة والمعارضة الاتهامات بعرقلة الحل ويلقي موظفو القطاع الخاص باللائمة على القطاع العام بينما يلقي موظفو الدولة باللائمة على الاحتيالات الضريبية ويقول غالبية اليونانيين إن الساسة الفاسدين هم المشكلة الرئيسية.

وقال ثيودور كولومبيس من المؤسسة الهيلينية للسياسة الأوروبية والخارجية «المشكلة الكبرى في المجتمع اليوناني هي نزعة اعتبار الآخرين مسؤولين عن كل المشكلات، وكأن شخصا يعاني من مرض شديد ويريد أن يعرف ما هو السبب بدلا من عمل اللازم لعلاجه».

وقد خفضت الحكومة رواتب القطاع العام 20٪ ورفعت سن التقاعد للنساء وخفضت المعاشات أكثر من 10٪ وقلصت عدد الوظائف المؤقتة في القطاع العام. لكن لاتزال مشكلات الميزانية الأساسية قائمة.

ولايزال التهرب الضريبي مستفحلا إذ قال وزير العمل إن ربع الاقتصاد تقريبا لا يدفع أي ضرائب.

وكلفت شركات القطاع العام الخاسرة الدولة 13 مليار يورو في الفترة من 2004 الى 2009 وليس من الوارد إقالة موظفيها فيما يبدو.

وقال راندولف «99٪ من مشكلات اليونانيين هي من صنعهم... إذا كان الجميع يدفعون الضرائب ما كان سيحدث هذا العجز الكبير في الميزانية».

ويشعر اليونانيون بالاستياء من إجراءات التقشف وقد أظهر استطلاع للرأي أجري الشهر الماضي أن 80٪ يرفضون القيام بأي تضحيات أخرى للحصول على مساعدات من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد.

وخرج موظفون في بنوك وشركات مرافق حكومية من المزمع خصخصتها ومتعاقدون في القطاع العام بل وحتى أطباء إلى شوارع أثينا في مظاهرات شبه يومية للتعبير عن معارضتهم لعمليات بيع وتحرير الاقتصاد الذي تسيطر عليه الدولة إلى حد بعيد. وتحولت هذه المظاهرات إلى العنف يوم الأربعاء الماضي.

ويقول محللون إن من المشكلات الأخرى أنه يبدو أن حكومة رئيس الوزراء جورج باباندريو أخفقت في توضيح مدى خطورة الوضع للشعب وأن التخلف عن السداد سيكون له أثر كبير ليس على اليونان فحسب بل خارج حدودها.

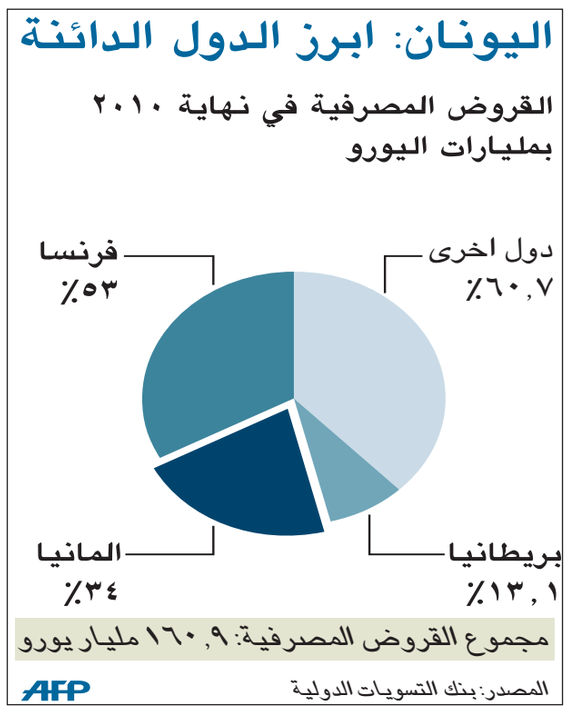

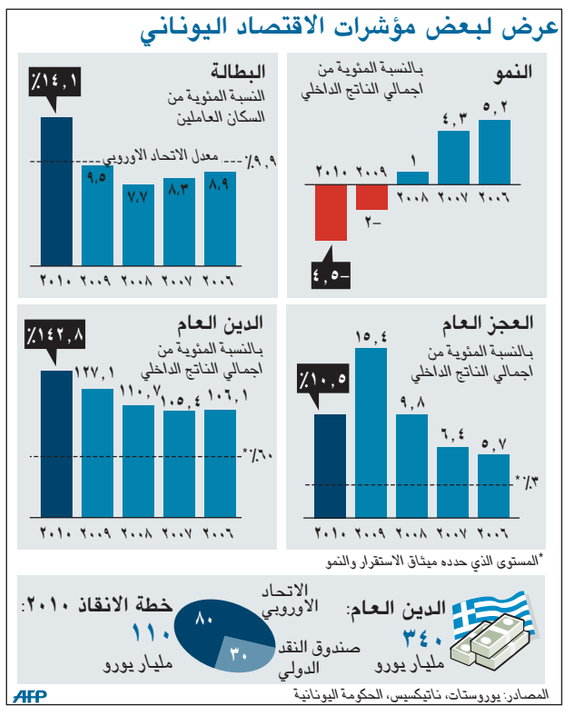

والبنوك الفرنسية والألمانية هي صاحبة أكبر تعرض للديون اليونانية.

وإذا تخلفت اليونان عن السداد فإن ضغط السوق سيتزايد على دول أخرى مثقلة بالديون في منطقة اليورو مثل ايرلندا والبرتغال وربما اسبانيا.

ويبدو أن المشكلة أصبحت أكثر تعقيدا بسبب معركة سياسية داخلية محيرة حيث لايزال الساسة اليونانيون يتطلعون إلى شعبية في الداخل بدلا من التفكير في الصورة الكبيرة.

وقد يكون هذا لعب دورا يوم الأربعاء حين بدأ باباندريو محادثات ثم قطعها مع المعارضة المحافظة بشأن تشكيل حكومة وحدة لإقرار إجراءات التقشف الجديدة.

وقد أعلن في وقت لاحق أنه سيقوم بتعديل وزاري بدلا من ذلك وهو ما زاد من القلق الدولي.

وعين باباندريو أمس وزير الدفاع ايفانجيلوس فينيزيلوس وزيرا للمالية في إطار تعديل وزاري.

وقال محللون إن المستبعد أن يكون باباندريو قد اعتقد أن من الممكن تشكيل حكومة وحدة رغم أن المحافظين طالبوا لأشهر بإعادة التفاوض بشأن حزمة إنقاذ اليونان التي قدمها الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد العام الماضي والتي تبلغ قيمتها 110 مليارات يورو.

وقال مسؤول في البنك المركزي الأوروبي «لا أصدق أنهم يفعلون ذلك رغم كل الأموال التي قدمت».

وربما يكون باباندريو أيضا قد أراد حمل النواب المترددين على التصويت لحزمة إجراءات التقشف الجديدة التي تبلغ مدتها خمس سنوات وقيمتها 28 مليار يورو والتي اشترطها صندوق النقد والاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة.

وقال بنك جيه.بي مورجان في مذكرة بحثية «الخطر الحقيقي على الحزمة التالية هو من اليونان نفسها.

«رئيس الوزراء يخسر التأييد داخل حزبه وهناك صراع كبير بين الأطياف السياسية والشعب بأكمله».

وأدى الارتباك إلى تعكير الأسواق العالمية وصدم مسؤولي الاتحاد الأوروبي الذين ناشدوا النخبة السياسية اليونانية الاتحاد خلف الإصلاحات.

وقال محللون إنه يبدو وكأن اليونان تنجرف بعيدا عن حالة لاتفيا التي حصلت على مساعدة من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد في 2008 لتفادي الإفلاس.

وقد طبقت تخفيضات في الإنفاق وزيادات في الضرائب تساوي نحو 15٪ من الناتج المحلي الإجمالي على مدار ثلاث سنوات بما في ذلك تخفيضات في رواتب المعلمين والعاملين في القطاع الصحي تصل إلى 50٪.

وأدت هذه الإجراءات إلى انكماش اقتصادي بنسبة 18٪ في 2009 لكن اقتصاد لاتفيا بدأ ينمو مجددا العام الماضي وعاد للاقتراض من الأسواق العالمية.

في المقابل خفضت اليونان العجز في ميزانيتها إلى 10,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي العام الماضي من 15,4٪في 2009 لكنها لم تصل إلى المستويات المستهدفة التي اتفقت عليها مع الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد وهو ما جعل الحكومة تتفق على الحزمة الجديدة من إجراءات التقشف التي أوقدت شرارة الاحتجاجات. وتشك الأسواق في إمكانية إنقاذ اليونان لاسيما بعد العنف الذي وقع يوم الأربعاء.

وإذا أضيف إلى ذلك استقالة العديد من النواب من حزب باباندريو والخلافات بين صناع السياسة في منطقة اليورو الذين يحاولون ترتيب مساعدة أخرى لليونان فإن بعض المحللين يرون أن احتمالات التخلف عن السداد تتزايد.

وقال ديفيد لي محلل شؤون غرب أوروبا لدى كنترول ريسكس «الاحتجاجات لن تنتهي واليونانيون لا يستطيعون الوفاء، يبدو أننا نرى انقسامات متنامية بين صندوق النقد والاتحاد الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي. أعتقد أننا نتجه حتما إلى التخلف عن السداد».

أزمة اليونان تؤدي إلى تراجع مؤشر فوتسي البريطاني

لندن ـ كونا: مني مؤشر «فوتسي 100» في لندن امس بخسائر نتيجة للاضطرابات الجارية في اليونان والتي أصابت المستثمرين بحالة من الخوف بحدوث أزمة ديون على مستوى القارة الأوروبية. وتراجع مؤشر «فوتسي 100» أحد أكبر مؤشرات الأسهم البريطانية بنسبة 1,2٪ متأثرا بالاضطرابات الجارية بسبب ازمة الديون اليونانية فضلا عن انخفاض أرقام مبيعات التجزئة في المملكة المتحدة. بيد أن السوق عوض في تعاملات بعد الظهر بعضا من خسائره بعد ان تحسنت معدلات البطالة وبناء المساكن في الولايات المتحدة أكبر اقتصادات العالم. وأغلق المؤشر الرئيسي متراجعا 43,7 نقطة مسجلا 5698,8 نقطة في حين ارتفع مؤشرا «داكس» الألماني و«كاك 40» الفرنسي عقب تراجعهما الى أدنى مستوياتهما في وقت سابق من اليوم مسجلين في نهاية التعاملات ارتفاعات بنسبة 0,1٪ و0,4٪ على التوالي. من جانبه حذر نوت فيلينك عضو المجلس الحاكم للبنك المركزي الأوروبي من الاضطرار الى مضاعفة حزمة المساعدات الأوروبية لليونان الى 1,5 تريليون يورو (1,3 تريليون جنيه استرليني) في حال فشلت اليونان في سداد ديونها وانتشرت الاضطرابات المالية الى بلدان أخرى.وجاء تحذير فيلينك في الوقت الذي يستعد فيه رئيس الوزراء اليوناني جورج باباندريو لإجراء تعديل وزراي في محاولة لتمرير خطة التقشف عبر البرلمان بعد الاحتجاجات العنيفة التي تشهدها أثينا.

البنوك الأميركية تتعرض للديون اليونانية بحوالي 41 مليار دولار بطريقة غير مباشرة

مع تصاعد القلق من أزمة الديون السيادية الأوروبية الراهنة والتي تأتي الأزمة اليونانية على رأسها، وبفحص سريع لمدى تعرض البنوك الأميركية للديون اليونانية، نجد مفاجأة بتعرضها بعشرات المليارات من الدولارات وهو الأمر الذي يعني إشكالية كبرى على جميع الأسواق العالمية إذا تخلفت اليونان عن سداد ديونها أو حتى تعرضت لإعادة هيكلة، نظرا لعدم وضوح الرؤية بشكل كامل عن الكيفية التي تتعرض بها البنوك الأميركية لتلك الديون.

وطبقا لتقرير صادر عن بنك التسويات الدولية بتاريخ التاسع من يونيو الجاري فإن البنوك الأميركية تتعرض بحوالي 41 مليار دولار للديون اليونانية بنهاية عام 2010، في التزامات تبدو في معظمها غير مباشرة.

ويرى بعض المحللين أن أشكال التعرض التي يبدو 83٪ منها عبارة عن ضمانات لحماية بائعي مشتقات ائتمانية إلى غيرها من الالتزامات التي تبدو مبهمة وغير واضحة.

لكن في ذات الوقت فإن التكهنات تشير إلى أن غالبية البنوك الأميركية تتعرض للديون اليونانية عن طريق مقايضات العجز الائتماني عن السداد، والتي تمثل عقود تأمين في الأساس، والتي باعت البنوك الأميركية معظمها إلى بنوك أوروبية تمتلك بالفعل سندات أصدرتها الحكومة أو البنوك اليونانية.

ومن المعلوم أن البنوك الفرنسية هي الأكثر تعرضا للديون اليونانية بقيمة تبلغ 65 مليار دولار، الجزء الأكبر منها في شكل ديون صادرة عن الحكومة والمصارف والشركات اليونانية.

وربما كان ذلك سببا منطقيا لأن تضع وكالة «موديز» يوم الأربعاء الماضي تصنيف القوة المالية، والديون طويلة الأجل والودائع في «كريدي أجريكول» و«سوسيته جنرال»، و«بي إن بي باريبا» على قائمة المراجعة لخفض محتمل.

ومن المعلوم أن «بنك أوف أميركا» قد أعلن في تقريره السنوي تعرضه المباشر للديون اليونانية بقيمة بلغت 477 مليون دولار اعتبارا من الحادي والثلاثين من ديسمبر الماضي.

لكن في المقابل فإن بنك «جي بي مورجان» وكذلك «سيتي جروب» لم يوضحا في تقريرهما السنوي مدى تعرضهما للديون اليونانية في الوقت الذي تطلب فيه لجنة البورصات والأوراق المالية الأميركية الكشف عن التزامات المصارف العبارة للحدود «فقط» إذا تجاوزت نسبة محددة من أصول البنك الإجمالية.

باباندريو يضحي بوزير المالية ويعين منافساً في المنصب

أثينا ـ رويترز: ضحى رئيس الوزراء اليوناني جورج باباندريو بوزير ماليته امس وعين منافسه الرئيسي في الحزب الاشتراكي في المنصب في مسعى للدفع قدما بخطة تقشف لا تحظى بشعبية لتجنب الافلاس.

وفي برلين دعا زعيما ألمانيا وفرنسا أكبر قوتين في أوروبا الى التوصل لاتفاق سريع بشأن خطة إنقاذ ثانية لليونان بمشاركة طوعية من القطاع الخاص بالاتفاق مع البنك المركزي الأوروبي.

وقال الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في مؤتمر صحافي مشترك مع المستشارة الألمانية انجيلا ميركل «ليس أمامنا وقت لنخسره».

وعبر كلاهما عن مساندته لباباندريو وقالا انه يجب على الاتحاد الأوروبي المضي في مساعدة أثينا.

لكنهما لم يقدما تفاصيل عن كيفية مساهمة القطاع الخاص في خطة الانقاذ وهي مسألة سببت انقسامات في منطقة اليورو وأثارت قلق أسواق المال.

واستهدف تعيين وزير الدفاع ايفانجيلوس فينيزيلوس في منصب وزير المالية ضمان مساندة الحزب لخطة التقشف الحاسمة التي يطالب بها الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي كشرط لصرف قروض طارئة كي تتمكن اليونان من تفادي تخلف عن سداد ديون وهو الأمر الذي قد يثير اضطرابات مالية عالمية.

وعين وزير المالية السابق جورج باباكونستانتينوس الذي تفاوض العام الماضي على خطة الإنقاذ الأولى وقيمتها 110 مليارات يورو ويحظى بثقة البنوك الدولية والأسواق العالمية وزيرا للبيئة في إطار التعديل.

وقال الكسندر كيرتسيس المحلل لدى بنك يو.بي.اس «فينيزيلوس يتمتع بنفوذ سياسي وقد يكون هذا في صالح تنفيذ اصلاحات مالية مع ذلك فانه لا يتمتع بخبرة في الأمور المالية».

باباكونستانتينوس وزير المالية الجديد محاطا بالإعلاميين

العساف يشيد بزيادة موارد «أوفيد»

ڤيينا: اشاد وزير المالية السعودي د. ابراهيم العساف امس بنتائج اجتماع وزراء مالية صندوق أوپيك للتنمية الدولية (اوفيد) ووصفها بانها تعد دليلا واضحا على مدى حرص دول الصندوق علي تلبية احتياجات الدول المستفيدة من مساعدات الصندوق.

وقال العساف في تصريح لـ«كونا» عقب انتهاء اعمال المؤتمر الوزاري لصندوق الأوپيك للتنمية الدولية (اوفيد) ان اتفاق وزراء مالية الصندوق مبدئيا على زيادة مساعدتهم الطوعية الى الصندوق بواقع مليار دولار لايزال يحتاج الى موافقات قانونية في كل دولة من الدول الاعضاء.

واضاف ان الوزراء اتفقوا ايضا على تعزيز العمل على موضوع المنح التي يقدمها الصندوق على ان تكون فعالة بحيث يتم تخصيص جزء من منح الصندوق لتقديم المساعدات لتأمين الطاقة للفقراء خصوصا في المناطق الريفية التي لا تستفيد من شبكات الكهرباء.

وحول ابرز المواضيع التي ناقشها وزراء مالية الصندوق اوضح العساف ان وزراء المالية بحثوا في اجتماعهم الوزاري السنوي جملة من المسائل من ضمنها مراجعة انشطة الصندوق وفيما اذا حقق الاهداف التي انشئ من اجلها وغيرها من الانشطة التي قام بها الصندوق طيلة الـ35 سنة الماضية.

وردا على سؤال حول ما اذا كان وزراء المالية يشعرون بالارتياح ازاء ما حققه الصندوق من نتائج خلال المرحلة الماضية اوضح العساف ان الصندوق ومنذ نشأته قام بدور مهم في مساعدة الدول النامية سواء كان ذلك في دعم القطاع العام الذي قام فيه بتنفيذ 17 برنامجا اقراضيا منذ انشائه حتى الان ومشاريع البنى التحتية او في دعم القطاع الخاص او التجارة بين الدول النامية.

واضاف ان الصندوق اثبت وجوده ومنذ انشائه عن جدارة ما جعله يحظى باحترام.

وفيما يتعلق بجهود الصندوق لدعم الدول العربية اكد وزير المالية السعودي التزام الصندوق بالاستمرار في دعم الدول العربية خصوصا منخفضة الدخل، مشيرا الى ان الدول العربية ستستفيد اكثر خلال المرحلة المقبلة من مساعدات الصندوق التنموية.

د. ابراهيم العساف

البنوك السعودية توقع هيكلة «الطويرقي»

توقع مجموعة الطويرقي السعودية الاسبوع المقبل، اتفاقا لإعادة هيكلة مديونيتها مع عدة بنوك محلية وعالمية في تحالف يقوده البنك العربي الوطني.

وقالت مصادر لجريدة «الرياض» ان عملية إعادة هيكلة مديونية هذه المجموعة، تعتبر الأكبر من نوعها حتى الآن في المملكة، وتصل إلى أكثر من سبعة مليارات ريال، ويشارك فيها نحو 18 مصرفا محليا وعالميا. ولم يتم الكشف عن تفاصيل إعادة الهيكلة، وهل تضمنت أي حسم على القروض المقدمة لها، لكن بعض المصادر اشارت إلى ان مديونية الشركة جاءت على خلفية انخفاض أسعار منتجها بسبب الأزمة العالمية، واحتفاظها بمخزونات عالية بسعر مرتفع، كما أوضحت ان المفاوضات بدأت منذ عام 2009، وتمكنت خلالها المجموعة من ممارسة أعمالها وأنشطتها بصورة طبيعية بمساعدة البنوك حيث لم تؤثر هذه المديونية على طبيعة أعمال الشركة.

قطر: إطلاق اكتتابات أولية العام الحالي

قال نائب محافظ المصرف المركزي القطري الشيخ فهد بن فيصل آل ثاني ان قطر ستشهد إطلاق عدد من الاكتتابات العامة الأولية خلال العام الحالي، لكنه رفض الخوض في التفاصيل جاء ذلك في حديث له مع وكالة «زاويا داو جونز» على هامش اجتماع لوزراء دول مجلس التعاون الخليجي والذي عقد في دبي، مشيرا الى أن نسبة النمو في الدولة الخليجية مرتفعة وتتراوح بين 16 و19٪ في الوقت الراهن، وهم يتوقعون بأن تشهد نموا برقم مزدوج خلال العام المقبل أيضا. ويتوقع المحللون لدى «سيتي غروب» أن يعلو إجمالي الناتج المحلي الفعلي في قطر بنسبة 13,9٪ في العام 2011 وبنسبة 10٪ في العام 2012، وفقا لما جاء في تقرير صدر الأسبوع الجاري.

ورأى الشيخ فهد أن الاضطرابات السياسية التي عمت معظم الدول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ مطلع العام الحالي لم تؤثر بصورة مباشرة في الدولة الخليجية.

وتابع قائلا: «أما بالنسبة إلى الأحداث الإقليمية، فهي لم تؤثر فينا بصورة مباشرة. لقد أبدى المستثمرون بعض التردد في البدء، لكن الأمور تتحسن».

«فولكس واجن» و«بورشه» مصرتان على الاندماج رغم العقبات

برلين ـ كونا: أكدت مصادر نافذة في الشركة الألمانية لصناعة السيارات «بورشه» ان هدف شركة صناعة السيارات الرياضية ومواطنتها «فولكس واجن» هو عدم الانحراف عن الطريق المشترك وهو السعي الى الاندماج رغم وجود كثير من المشاكل العالقة التي تعترض الخطة الطموحة.

وقال رئيس مجلس إدارة «بورشه» مارتين فنتركورن في اجتماع عام للشركة عقد امس في شتوتغارت جنوبي ألمانيا «هدفنا المشترك هو الاندماج» مؤكدا ان الشركتين «ترصان الصفوف وتواصلان النمو من اجل تشكيل مجموعة صناعة سيارات عملاقة ذات رؤى مستقبلية واضحة».

وأضاف فنتركورن ان الشركتين تعكفان رغم عقبات قانونية وأخرى تتعلق بالضرائب على القيام بتحضيرات واضحة المعالم من اجل إتمام الصفقة مؤكدا ان منتصف ديسمبر المقبل سيشهد عقد اجتماع عام استثنائي من اجل إقناع المستثمرين في «بورشه» بالموافقة على خطة الاندماج الأمر الذي يعتبر شرطا ضروريا لوضع اللمسات الأخيرة على الخطة.

وأكد المسؤول ان احد الشروط التي وضعتها «فولكس واجن» اكبر مجموعة لصناعة السيارات في اوروبا هو استبعاد ديون «بورشه» القديمة من النقاشات الدائرة قائلا ان «فولكس واجن» لا تريد المخاطرة بهذه الديون.

وعن هذه العقبة وعقبات اخرى تتعلق بالضرائب المترتبة على صفقة الدمج قال عضو المجلس المالي لمجموعة «فولكس واجن» هانس ديتر بوتسش انه «لا يستطيع اليوم الجزم بخصوص شكل وموعد الحلول التي سيتم تقديمها من اجل تجاوز هذه العقبات».

في الوقت ذاته قال بوتسش انه «متفائل بقدرة الجانبين على تقديم حلول ناجعة من اجل توضيح المسألة الضريبية المتعلقة بعملية الدمج».

يذكر ان شركة «بورشه» سبق لها ان أخفقت في عام 2009 في ابتلاع مجموعة «فولكس واجن» التي تعتبر اكبر منها بكثير وتكبدت بعد عزوفها عن الفكرة واستقالة رئيس مجلس ادارتها فيدكينغ ديونا بقيمة 11,4 مليار يورو.

والآن اذا نجحت «فولكس واجن» في تمرير الخطة الجديدة فإن «بورشه» تكون شركة السيارات العاشرة التي تملكها العملاقة «فولكس واجن» اكبر مجموعة لصناعة السيارات في أوروبا.

شركة طفل المستقبل الترفيهية العقارية

دعوة حضور
اجتماع الجمعية العمومية العادية

يسر مجلس الإدارة دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية وذلك لانتخاب عضوين لمجلس الإدارة والمقرر عقده بإذن الله تعالى يوم الأحد الموافق 2011/7/3 في تمام الساعة العاشرة والنصف صباحاً في (مجمع الوزارات - وزارة التجارة والصناعة - بلوك 2 - الدور الأول - قاعة ب).

لإستلام دعوة الحضور وجدول الأعمال يرجى مراجعة سجل المساهمين لدى السادة / الشركة الكويتية للمقاصة الكائن مقرها في برج أحمد بجانب المستشفى الأميري - الدور الخامس هاتف: 22464565 خلال مواعيد العمل الرسمية من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الثانية ظهراً من الأحد إلى الخميس.

مجلس الإدارة